

## بيان صحفي رقم 01/2012

على أثر الإضطرابات المحسوسة في السوق والإرتفاع المفرط والغير المبرر في أسعار المنتجات الواسعة الاستهلاك، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الخضر والفواكه، البقول الجافة، اللحوم والأسماك وكذا بعض الخدمات الأساسية كالصحة والنقل، والتي تمس القطاعات المعنية التالية : الفلاحة، التجارة، الصحة والنقل، والتي أدت إلى إستياء وتدمير كبيرين لدى المستهلك الجزائري الذي لم ينعم بالزيادة الأخيرة في الأجور، وبالنظر لغياب أية بوادر لانفراج هذه الأزمة التي أثقلت كاهل العوائل لا سيما ذوي الدخل المحدود، فإن المكتب التنفيذي للفيدرالية الجزائرية للمستهلكين بعد اجتماعه في بحر هذا الاسبوع يطالب الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد للهبب الأسعار من خلال تفعيل أحكام المادة 5 من القانون رقم 10. 05 المؤرخ في 15 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03. 03 المتعلق بالمنافسة، والتي تنص على ماييلي :

- تتخذ تدابير هوامش الربح و أسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها على أساس إقتراحات القطاعات المعنية وذلك للأسباب الرئيسية الآتية :
  - ✓ تثبيت إستقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الإستهلاك الواسع في حالة إضطراب محسوس للسوق.
  - ✓ المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.
- كما يمكن إتخاذ تدابير مؤقتة لتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها حسب الأشكال نفسها في حالة إرتفاعها المفرط والغير مبرر لا سيما بسبب اضطراب خطير

للسوق أو كارثة أو صعوبات مزممة في التموين داخل قطاع نشاط معين، أو في منطقة جغرافية معينة، أو في حالة الإحتكارات الطبيعية.

ولوضع حد لحالة عدم الإستقرار التي يشهدها السوق وبكيفية مستعجلة نقترح مايلي :

- ✓ تشديد الرقابة للحد من آثار المضاربة.
- ✓ تعويم السوق بالمنتجات التي تشهد ارتفاعا غير مبرر، وذلك باللجوء الى الاستيراد المؤقت.

✓ إعادة النظر في تسقيف أسعار بعض المواد الأساسية التي عرفت أسعارها إنخفاضا في البورسات العالمية والتي مع الأسف يستفيد منه المتعاملون الاقتصاديون وحدهم.

✓ الإسراع بتنصيب مجلس المنافسة بإعتباره سلطة لضبط السوق وضمان السير الحسن للمنافسة وتشجيعها.

اتخاذ تدابير استعجالية لمعالجة ظاهرة التضخم التي فاقت نسبته السنوية اكثر من 4%، والذي خلف في الأشهر القليلة الماضية آثارا سلبية على الإقتصاد الوطني وكذا على القدرة الشرائية للمستهلك.

## رئيس الفدرالية

امضاء: الأستاذ زكي حريز  
رئيس الفدرالية

